

Distr.: General
2 October 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٥٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧). ويتناول التطورات الرئيسية التي استجرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/2017/565). ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويقدم عرضاً عاماً للتطورات السياسية التي حدثت في أعقاب صدور تقريره المؤرخ ١٥ آب/أغسطس بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر S/2017/712)؛ كما يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بتعديل وضع البعثة فيما يخص دعم عملية الانتقال السياسي، ومدى استعدادها للتصدي للمخاطر الأمنية وبرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ ويتناول بإيجاز تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في مجال حماية المدنيين.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - لا يزال تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يتسم بانقسامات كبيرة بين الأطراف الموقعة عليه. ومع تحول الاهتمام من إنشاء مؤسسات انتقالية شاملة وتفعيلها إلى تنظيم الانتخابات، ذكرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن إجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، قد لا يكون ممكناً لأسباب فنية. وإزاء هذه الخلفية، فإن مناخ الغموض السياسي الذي اتسمت به نهاية فترة الولاية الثانية والأخيرة لجوزيف كابيلا كرئيس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بدأ يعود تدريجياً إلى الواجهة.

٣ - وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، قدّم وفد من ائتلاف المعارضة، وهو تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية (التجمع) إلى رئيس اللجنة الوطنية المستقلة



للاقتخابات، كورناي نانغا، مذكرة طلب فيها الوفد، في جملة أمور، نشر الجدول الزمني للاقتخابات بحلول ١ أيلول/سبتمبر. وأبلغ رئيس اللجنة الوفد بأن جدولاً زمنياً للاقتخابات سيُنشر بحلول نهاية آب/أغسطس. غير أن السيد نانغا أشار، في تصريح لاحق أدلى به عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، إلى أن تاريخ نشر الجدول الزمني للاقتخابات سيتم الإعلان عنه بعد إجراء تقييم مشترك من جانب اللجنة، والحكومة، والمجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية.

٤ - وفي الفترة الممتدة من ٢٨ إلى ٣١ آب/أغسطس، دعت اللجنة الوطنية المستقلة للاقتخابات إلى عقد اجتماع لممثلي الهيئات الأنفة الذكر في كانانغا، في مقاطعة كاساي الوسطى، لتقييم العملية الانتخابية وتقديم توصيات قبل نشر الجدول الزمني للاقتخابات. وكان من بين المشاركين السيد نانغا، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية إيمانويل رامازاني شاداري بالنيابة عن الحكومة، وأدولف لومانو، وهو عضو في حزب التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية ونائب رئيس المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية. وحضر الاجتماع أيضاً أعضاء من البرلمان، وممثلون عن المجتمع المدني، وأعضاء من المجلس الأعلى للوسائط السمعية البصرية والاتصالات، وسفير زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلون عن زامبيا وجنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وشاركت البعثة في الاجتماع بصفة مراقب. وفي البيان الختامي الصادر عن الاجتماع، في ٣١ آب/أغسطس، لوحظ أن الوضع الأمني قد تحسّن في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى وفي إقليم لوبلو وكاميجي في مقاطعة لومامي؛ وأن من المقرر أن يبدأ في ٤ أيلول/سبتمبر تدريب موظفي اللجنة المحليين، ونشر مواد التسجيل، وتسجيل الناخبين في تلك المناطق؛ وأن البرلمان يتعين عليه أن يعتمد على وجه السرعة التشريعات الانتخابية اللازمة ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم سير عمل المجلس الوطني خلال الدورة العادية المقرر أن تبدأ في ١٥ أيلول/سبتمبر؛ وأنه سيتم نشر جدول زمني واقعي للاقتخابات دون مزيد من التأخير.

٥ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، ترأس الرئيس اجتماعاً مشتركاً بين المؤسسات في كينشاسا لتقييم مدى التقدم المحرز في العملية الانتخابية. وأوضح رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للاقتخابات أنه في حين سُجّل بالفعل حوالي ٩٩ في المائة من مجموع الناخبين المقدر، فإن غياب التشريعات اللازمة والوسائل اللوجستية والتمويل يعيق إحراز المزيد من التقدم في العملية الانتخابية. وأكد السيد نانغا أن المعترضين ستتاح لهم فرصة التسجيل، مضيفاً أن بعض المشاكل التقنية والمالية يجب أن تُحلَّ أولاً. وقد أعاد تأكيد التزام اللجنة، في المستقبل القريب، نشر جدول زمني واقعي للاقتخابات يأخذ في الاعتبار الجوانب التقنية والتشغيلية والمالية لتنظيم الانتخابات.

٦ - واستمرت المظاهرات السياسية، وظلت الاحتجاجات والإضرابات العامة تشكل أدوات التعبئة الرئيسية للتجمّع. ودعا التجمّع وحلفاؤه من المجتمع المدني إلى إضراب عام في ٨ و ٩ آب/أغسطس. وقد استُجيب لنداء الإضراب عموماً في كينشاسا وأوفيرا، بينما كانت الاستجابة جزئية في غوما وماتادي ومبوجي - مايب، ولم يُستجَب للنداء في مقاطعات أخرى. ولوحظت عمليات نشر وقائي للشرطة الوطنية الكونغولية في العديد من المراكز الحضرية الكبرى. وقد ساهم في محدودية الاستجابة لنداء الإضراب العام استمرار القيود المفروضة على الحريات المدنية والسياسية، ومنها الحجب الجزئي لوسائل التواصل الاجتماعي، وضعف قدرة التجمّع على التعبئة.

٧ - وفي ٨ آب/أغسطس، شجّع رئيس التجمّع، فيليكس تشيسيكيدى، الشعب الكونغولي على الاستعداد لعصيان مدني "حتى النصر"، مضيفاً أنه قد آن الأوان لكي يطيح الشعب بـ "النظام غير المسؤول". وفي ٩ آب/أغسطس، دعت المجموعة الفرعية المعروفة بمجموعة الأحزاب السبعة التابعة للتجمّع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى التعبئة في جميع أنحاء البلد من خلال تنظيم أعمال العصيان المدني ابتداءً من ١ تشرين الأول/أكتوبر، إذا لم تقم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بحلول ذلك الوقت، بدعوة الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية. وفي ٢٠ آب/أغسطس، اعتمد التجمع خريطة طريق للإجراءات الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك دعوة الناخبين بحلول نهاية أيلول/سبتمبر إلى الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر، ورحيل الرئيس كابيلا بعد ذلك.

٨ - وفي غضون ذلك، أصدر فريق عامل مخصص مؤلف من منظمات المجتمع المدني البارزة في ١٠ آب/أغسطس تقريره السادس بشأن تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأشار الفريق العامل في التقرير إلى انعدام الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق، وذلك أن الأطراف الموقعة تتحمل مسؤولية مشتركة عن الأزمة السياسية، ولاحظ هيمنة الأغلبية الحاكمة على الساحة السياسية وانقسام المعارضة وتهميش المجتمع المدني. وأكد الفريق العامل ضرورة اعتماد جدول زمني انتخابي توافقي، وفقاً لما ورد في الاتفاق السياسي، مع إعطاء الأولوية للانتخابات الرئاسية. وفي ١٨ آب/أغسطس، اجتمع ٣٢ من ممثلي منظمات المجتمع المدني في باريس ووقعوا على "بيان المواطن الكونغولي"، ودعوا فيه الشعب الكونغولي إلى القيام بأعمال لا تتسم بالعنف لإجبار الرئيس كابيلا على التنحي عن السلطة إذا لم تُجر الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأعرب قادة التجمّع عن تأييدهم للبيان.

٩ - وفي ٢١ آب/أغسطس، اجتمع السيد تشيسيكيدى بحاكم مقاطعة كاتانغا السابق والمتطلع لترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية، موزي كاتومي، في نيويورك. وفي مقابلة إعلامية لاحقة، أكد رجلاً السياسة أن اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ هو السبيل الوحيد للمضي قدماً ورفضاً أي إمكانية لإجراء حوار ثالث. وقدّ كل منهما بشدة التقارير التي تفيد احتمال تعيين السيد تشيسيكيدى في الحكومة رئيساً للوزراء.

١٠ - وفي الفترة قيد الاستعراض، أحرز تقدم في تحديث سجل الناخبين. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، كانت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قد سجلت ما يزيد على ٤١ مليون ناخب؛ ومثّلت النساء نسبة ٤٨ في المائة من الناخبين المسجلين. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، بدأت التدريبات على تسجيل الناخبين في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، وفي إقليمي كاميجي ولويلو في مقاطعة لومامي. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، افتتح ٣٠ مركزاً لتسجيل الناخبين في مدينة تشيكابا، بمقاطعة كاساي، ومدينة كانانغا، بمقاطعة كاساي الوسطى.

١١ - وعلى الرغم من بطء وتيرة التقدم المحرز في تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية والانتخابات التشريعية للمقاطعات التي ينص عليها الاتفاق السياسي، نظمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات انتخابات جزئية لحكام الأقاليم في أعقاب موجة من اقتراحات سحب الثقة في العديد من مجالس المقاطعات. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أُجريت الجولة الأولى من الانتخابات الجزئية لحكام الأقاليم - عن طريق التصويت غير المباشر لمجالس المقاطعات - في ثماني مقاطعات هي: أويلي السفلى، وكاتانغا العليا، ولومامي العليا، وكويلو، وكيفو الجنوبية، وجنوب أوبانغي، وتشوبو، وتشوابا. وأجريت

جولة ثانية من الانتخابات في ثلاث مقاطعات في ٢٩ آب/أغسطس. وفاز مرشحو حزب التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية ومرشحو مستقلون يُزعم أنهم مدعومون من التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية في سبع من المقاطعات الثماني.

١٢ - وما زال صندوق الدعم المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممولاً عند مستوى ٦ في المائة فحسب من مبلغ ١٢٣,٣ مليون دولار المطلوب. ويعود ذلك إلى أسباب من بينها مخاوف الجهات المانحة من أوجه الغموض التي تلف عملية الانتقال السياسي.

١٣ - وتواصل البعثة تقديم الدعم للآلية الوطنية للرقابة لدعم تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولا تفتأ جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤكد ضرورة إحراز تقدم مطرد في الوفاء بكل من الالتزامات الوطنية والإقليمية من جانب جميع الأطراف الموقعة. ويقدم تقريره بشأن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون (S/2017/825) مزيداً من التفاصيل عن التقدم المحرز في الوفاء بتلك الالتزامات.

التطورات الاقتصادية

١٤ - لقد تواصل الاتجاه التنافسي للاقتصاد الكلي، في ظل ارتفاع معدل التضخم وانخفاض قيمة الفرنك الكونغولي بنسبة ٢٧ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن المصرف المركزي للكونغو نجح في تثبيت سعر الصرف عند ١ ٥٦٠ فرنكا كونغوليا للدولار الواحد بحلول أواخر تموز/يوليه. وفي رسالة وجهها رئيس الوزراء برونو تشيبالا في ٤ تموز/يوليه إلى البعثات الدبلوماسية لبعض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية، طلب الحصول على مساعدة مالية دولية للتغلب على الأزمة الاقتصادية. وظل البلد يعاني من تقلص القوة الشرائية بسبب ارتفاع معدل التضخم، وهو ما أفضى إلى اضطرابات عمالية. وفي أعقاب إضراب قام به العاملون في المجال الطبي في كينشاسا في ٢١ تموز/يوليه، بدأ مجلس الأساتذة الجامعيين في الكونغو إضراباً مفتوحاً في ٢٨ تموز/يوليه، للمطالبة بتعديل مرتبات أعضائه وفقاً لسعر الصرف الحالي، فيما أعلن معلمو المدارس الابتدائية والثانوية اعتزامهم القيام بإجراءات مماثلة. وفي ١٧ آب/أغسطس، أبرم رئيس الوزراء اتفاقاً مع الاتحاد الوطني لنقابات الموظفين العموميين ينص على تحديد سعر الصرف لرواتب موظفي القطاع العام عند معدل ١ ١٣٠ فرنكا كونغوليا للدولار الواحد، مقارنةً بالمعدل السابق البالغ ٩٣٠ فرنكا كونغوليا. وفي ١٤ آب/أغسطس، خلال اجتماع لمجلس الوزراء ترأسه الرئيس، أعلنت الحكومة عن اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين تحصيل إيرادات الدولة والحد من الغش الجمركي والتهرب الضريبي.

باء - الحالة الأمنية

١٥ - على خلفية انتقال سياسي اكتنفه الغموض واتسم بالتعقيد، استمر تدهور الحالة الأمنية في العديد من المناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشهدت اتجاهات رئيسياً تمثل في زيادة استهداف قوات الأمن، لا سيما القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من قبل جماعات ماوي - ماوي. وفي كينشو الشمالية، شنت جماعات ماوي - ماوي هجمات متكررة على مواقع هذه القوات، في ظل استمرار العنف بين طائفتي الهوتو والناندي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كذلك، حاول تحالف

القوى الديمقراطية اجتياح بعض مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كيفو الجنوبية، شنّت جماعات مايي - مايي هجمات ضد هذه القوات في عدة مواقع استراتيجية في أواخر حزيران/يونيه. وفي مقاطعة تنجانيقا، تجددت الاشتباكات بين ميليشيات توا ولوبا، في ظلّ احتمال عودة الجماعة المسلّحة مايي - مايي كاتا كاتانغا إلى الساحة وظهور انقسامات بين مختلف فصائل ميليشيا توا. وبقي الوضع في الجزء الغربي أيضاً من البلد متقلّباً، في ظل وقوع اشتباك كبير بين حركة بوندو ديا مايبالا السياسية - الدينية وقوات الأمن في كينشاسا ووسط الكونغو؛ واندلعت أعمال عنف متفرقة في المقاطعات الثلاث لمنطقة كاساي، أهمها الاشتباكات بين ميليشيا كاموبينا نسابو وقوات الأمن، وبين جماعات الميليشيا العرقية.

١٦ - وظلّت الحالة في بعض المناطق الحدودية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو للقلق، مع ورود تقارير عن اتّخاذ جماعات مسلّحة من جنوب السودان مواقع لها على الحدود بين مقاطعة أويلي العليا وجنوب السودان، فضلاً عن تقارير عن توغل الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال شرق إيتوري في أواخر آب/أغسطس. وفي الوقت نفسه، استمر توافد اللاجئيين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هرباً من النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وساهم الوضع في مقاطعة كاساي أيضاً في تحركات اللاجئيين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أنغولا، وهي التحركات التي اتسمت بعدد قليل من حالات العودة التلقائية.

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٧ - في محافظة كيفو الشمالية، استهدفت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو مكثّف من جانب الجماعات المسلّحة، فتكبّدت خسائر فادحة. وفي إقليم روتشورو، في ٦ تموز/يوليه، هاجمت جماعة نيأتورا القوات المسلحة، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود وإصابة ثلاثة آخرين. وفي ١١ تموز/يوليه، هاجمت جماعة مايي - مايي تشارلز مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نياميليا، مما أسفر عن مقتل خمسة جنود وإصابة ثمانية جنود آخرين ومدنيّين. وفي ٢٩ تموز/يوليه، نصبت جماعة مايي - مايي تشارلز كميناً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نياميليا، مما أسفر عن مقتل ستة من الجنود وجرح أحد عشر آخرين. وفي كمين آخر نُصب في ٢ آب/أغسطس، أطلقت عناصر من جماعة مايي - مايي مازيمبي النار على أحد الضباط الكبار في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وما فتئت تحالفاتٌ أخرى تضمّ مجموعاتٍ مسلّحة، وأبرزها الحركة الوطنية من أجل النهضة، تستهدف على نحوٍ منهجي مواقع هذه القوات والشرطة الوطنية في منطقة الشمال الكبير في كيفو الشمالية. ودعماً للجهود التي بذلتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لاستعادة السيطرة على الوضع، سيّرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دورياتٍ في المناطق المتضرّرة، وزادت تعاونها مع السلطات المحلية والمجتمع المدني من خلال شبكات الإنذار المحلية.

١٨ - وبالمثل، ففي إقليم ماسيسي، هاجم تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذوي سيادة موقعين تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن مقتل جنديّين. وكثفت بعثة الأمم المتحدة دورياتها، وشجّعت هذه القوات على تعزيز مواقعها. وفي اليكالي، في ١٦ تموز/يوليه، شنّ ائتلاف يضمّ عناصر من التحالف والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية وعناصر من جماعة نيأتورا

هجوماً على معسكر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوغّلوا في كيتشاناغا الغربية، مما دفع السكان إلى البحث عن ملاذ لهم في محيط قاعدة لبعثة الأمم المتحدة.

١٩ - وقد تكررّت أيضاً عمليات القتل والاختطاف التي ارتكبت لأسباب عرقية. ففي إقليم روتشورو، اختطفت جماعة نياتورا ١٤ مدنياً من طائفة الناندي في ٣ تموز/يوليه. وفي إقليم ماسيسي، أقدم عناصر من جماعة مايي - مايي نياتورا على قطع رأس أحد أبناء طائفة الهوندي في مزرعته في ٨ تموز/يوليه. واختطفت جماعة مايي - مايي نياتورا أيضاً أحد قادة الهوتو في تونغو في ١٢ تموز/يوليه وتسعة مدنيين في كانيابايونغا، في ١٣ تموز/يوليه. ونجحت بعثة الأمم المتحدة في تيسير إجراء محادثات بين طائفتي الناندي والهوتو وتمكّنت، بالتعاون مع القوات المسلحة، من ضمان الإفراج عن جميع المختطفين.

٢٠ - وفي إقليم بيني، استمرّ الهدوء الذي خيّم على الإقليم بعد شكوك الهجمات الوحشية التي كان تحالف القوى الديمقراطية يشنّها على المدنيين. غير أنّ عدد حالات اختطاف المدنيين والهجمات ضد القوات المسلّحة من جانب تحالف القوى الديمقراطية قد ازداد. ففي ١٢ آب/أغسطس، شنّ عناصر يُزعم أنّهم من تحالف القوى الديمقراطية، كانوا مجهّزين تجهيزاً جيداً ويرتدون بدلات جديدة من تلك التي يرتديها عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، هجوماً على أربعة مواقع لهذه القوات المسلّحة على بُعد حوالي ٣٠ كيلومتراً من أويتشا. وقُتل ما لا يقلّ عن أربعة عشر عنصراً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأصيب ثلاثة بجروح. كما استولى المهاجمون على أسلحة تابعة لهذه القوات. وقد يكون التحوّل في طريقة عمل تحالف القوى الديمقراطية، من تجنّب الاحتكاك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى شنّ هجمات مباشرة على القوات، مرتبطاً بوجود مصلحة مشتركة بين بعض قادة هذا التحالف وعناصر من جماعات مايي - مايي التي عادت إلى الساحة مجدّداً، والتي بدأت تصب تركيزها في الآونة الأخيرة على شنّ هجمات على القوات المسلحة الحكومية وعلى رموز الدولة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قُتل أحد أفراد قوات حفظ السلام التابعين لتنزانيا وأصيب آخر في اشتباكات بين دورية مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، وعناصر يُشتبه في أنّها تابعة لتحالف القوى الديمقراطية في مامونديوما.

٢١ - وفي الوقت نفسه، ظلّت المخاوف الأمنية تسود بلديّ بوقمبو وبينني. ففي ١٦ تموز/يوليه، اختطف مسلحون لم تُحدّد هويتهم اثنين من القساوسة الكاثوليك بالقرب من بوقمبو، وطالبوا بفدية قدرها ١٥٠٠٠ دولار لإطلاق سراحهما. إضافةً إلى ذلك، في ٧ آب/أغسطس، أقدمت جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد على خطف نحو ٦٥ مدنياً قرب لوييرو. وفي إقليم لوييرو، أخذت جماعات مايي - مايي تنشط بشكل متزايد؛ وقد أدت أبرز الاشتباكات بين جماعة مايي - مايي مازيمبي وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد إلى تشريد أكثر من ١٦٠٠٠ شخص. وفي الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس، في كيرومبا، شارك وفد من حكومة المقاطعة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، في محادثات مع الجماعتين المسلّحتين باءت بالفشل.

٢٢ - وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، أسفرت عودة جماعة مايي - مايي ياكوتومبا إلى الساحة واستيلاؤها مؤقتاً على مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من بلدة ميسيسي التي تضمّ مواقع لتعدين الذهب، في أواخر حزيران/يونيه، عن نزوح ٨٠٠٠٠ شخص. وتمكّنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من صدّ الجماعة المسلحة بدعم من بعثة الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فقد عززت جماعة مايي - مايي ياكوتومبا موقعها وسيطرتها على جزء كبير من شاطئ بحيرة تنجانيقا، حيث ضلعت في عمليات القرصنة وسرعت وتيرة أنشطة التهريب، وهو ما أسهم كذلك في تعزيز موقع هذه الجماعة المسلحة. وقامت بعثة الأمم المتحدة بإيفاد وحدتين قتاليتين جاهزتين للتدخل من أجل دعم حماية المدنيين، كما يسّرت نشر الشرطة الوطنية في المنطقة.

٢٣ - وعلى طول الحدود مع بوروندي، اعتقلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نحو ٥٠ مقاتلاً أجنبياً أتوا من قوات التحرير الوطنية في بوروندي، والقوات الجمهورية لبوروندي، والمقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي، وهي الجماعات التي تتواءم مواقفها بشكل عام مع مواقف مقاتلي "جماعة البيامولنغي المنتمية إلى قبيلة التوتسي الكونغولية" (جماعة غومينو المسلحة) الموجودين في منطقة الهضاب العليا في كيفو الجنوبية. وتتنافس هذه الشبكة من الجماعات المسلحة مع جماعة مايي - مايي ياكوتومبا من أجل السيطرة على الرواسب المعدنية للذهب في جنوب المقاطعة.

٢٤ - وفي تطورات أخرى في كيفو الجنوبية، في ٢٨ تموز/يوليه، هرب ٣٧ سجيناً من السجن المركزي في بوكافو إثر انفجار قنبلة يدوية. وساعدت بعثة الأمم المتحدة السلطات في تأمين الأماكن المحيطة ومنع هروب المزيد من السجناء.

٢٥ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أعادت قوات الأمن الكونغولية، قسراً، أربعة من طالبي اللجوء البورونديين إلى وطنهم، وقد كانوا متهمين بتسيير دوريات مسلحة غير شرعية في محيط مواقع اللاجئين في منطقة كامانيولا الواقعة في إقليم والونغو في كيفو الجنوبية. وفي نفس اليوم، تظاهر طالبو لجوء ولاجئون بورونديون ضد إعادة طالبي اللجوء إلى وطنهم، أمام مركز لجهاز المخابرات في كامانيولا. وقُتل أحد جنود القوات المسلحة في الاشتباكات التي دارت بين اللاجئين وقوات الأمن. وأطلقت القوات المسلحة والشرطة الوطنية النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل ٣٩ لاجئاً وإصابة أكثر من ١١٧ آخرين. كما أصيب ستة من جنود هذه القوات وأربعة من ضباط الشرطة الوطنية. والتمس اللاجئون ملاذاً في محيط قاعدة أمامية لبعثة الأمم المتحدة في المنطقة، وقدمت البعثة مساعدة طبية للجرحى. وقد فتحت السلطات تحقيقاً في الحادث. وتجري بعثة الأمم المتحدة أيضاً تحقيقاً في ردّ حفظة السلام التابعين لها، وسيتم إبلاغ مجلس الأمن بما يخلص إليه التحقيق من نتائج.

٢٦ - وفي مقاطعة تنجانيقا، تضاءل تهديد مايي - مايي ياكوتومبا في منطقة بنديرا، بالقرب من الحدود مع كيفو الجنوبية، إثر عمليات نقدتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. إلا أن مستوى العنف في عدة مناطق من هذه المقاطعة لا يزال مدعاةً للقلق. فقد تصاعد النزاع بين ميليشيات لوبا وتوا في إقليم كاليمي، وخاصة في لامبو كيليللا، ولوكوانغولو، ومولانغي، حيث لقي ٧٣ شخصاً حتفهم وأصيب ٢٥ شخصاً بجروح خلال الاشتباكات. وتشير مزاعم إلى أنّ ميليشيات توا قامت باغتصاب ٣٢ امرأة في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٧ في إقليم نيونزو. وتقوم عناصر من جماعة مايي - مايي كاتا - كاتانغا، كانت موالية سابقاً للأمير الحرب جيدون كيونغو موتانغا، الذي سلّم نفسه في عام ٢٠١٦، بحشد قواتها في المواقع التابعة لها في ميتوبا وموبا وبويتو، بهدف مواجهة قوات الأمن الحكومية. وتقوم عناصر من جماعة مايي - مايي كاتا - كاتانغا أيضاً بحشد قواتٍ ضد توا بالقرب من موبا، مما يدلّ على تفاقم درجة تعقيد النزاعات التي تندلع في المقاطعة بين الطوائف، وعلى تداخلها فيما بينها. وقد أدى الاستخدام المتزايد للقوة من جانب سلطات المقاطعة، في إطار النزاع القائم بين طائفتي توا ولوبا، إلى تفاقم الوضع الإنساني. وبحلول نهاية

تموز/يوليه، كان قد سُرد أكثر من ٥٦٥ ٠٠٠ شخص في المقاطعة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠ ٠٠٠ شخص مقارنةً بالربع الأول من السنة. وتُقدّر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنّ النساء يشكلن نسبة ٥٢ في المائة من المشردين داخلياً.

٢٧ - وفي مقاطعة إيتوري، ظلّت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تتمثل أكبر خطر يهدد المدنيين، إذ ارتكبت نسبة ٩٠ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان الموثّقة في تموز/يوليه في جنوب إقليم إيرومو. وأسفرت عملية مشتركة نفذتها بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ تموز/يوليه عن مقتل اثنين من كبار الضباط في قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وفي ١٤ تموز/يوليه، في إقليم مومباسا، أهدمت مجموعة من الأشخاص المجهولي الهوية من جماعة مايبى - مايبى على قتل أربعة حراس في محمية أوكاباي الطبيعية كانوا يرافقون صحفيين أجنبى لاذوا بالفرار دون أن يصابوا بأذى. وإثر ازدياد حوادث العنف بين الطوائف والنزاعات على الأراضي، اتفق قادة طائفتي الهيمما والليندو في إقليم دجوغو في ١٤ تموز/يوليه على إنشاء لجنة، تشرف عليها حكومة المقاطعة وتتلقى دعماً من بعثة الأمم المتحدة، للتصدي لمصادر التوتر.

٢٨ - وفي مقاطعة أويلي العليا، ونتيجةً لانسحاب القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة والخفض التدريجي لجهود مبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، بات من الصعب على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية صدّ تسلّل جيش الرب للمقاومة من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تموز/يوليه، قام جيش الرب للمقاومة، على نحو منهجيّ، بمهاجمة وخطف المدنيين في مناطق التعدين الحربي القريبة من الطرق الرئيسية والمدن. وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم للقوات المسلحة الكونغولية في تسيير دورياتٍ معززة. ونتيجةً لذلك، انسحب جيش الرب للمقاومة جزئياً نحو جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكنه أبقى على حضور محدود له غرب منتزه غارامبا الوطني. وتحقّق بعثة الأمم المتحدة أيضاً في تقارير عن وجود جماعات مسلحة من جنوب السودان في مواقع مختلفة في أويلي العليا والجزء الشمالي من إيتوري، فضلاً عن التوغّل المزعوم لعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال إيتوري في أواخر آب/أغسطس.

غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - سادت منطقة كاساي فترةً هدوء نسبي على إثر توقف القتال خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم حالات العنف الخطير التي كانت تظهر دورياً، كما هي الحال في تشيكابا، بمقاطعة كاساي، وإقليم لويزا، بمقاطعة كاساي الوسطى، وظل الأطفال والنساء يشكلون نسبة كبيرة من الضحايا. وأدى العنف في منطقة كاساي إلى نزوح أكثر من ١,٤ مليون مشرد داخلي، غالبيتهم من النساء والأطفال، و ٣١ ٧٠٠ لاجئ كونغولي في أنغولا، أخذ بعضهم يعود تدريجياً. وأثارت أحيانا عمليات العودة هذه حالات عنيفة من التوتر المجتمعي نظراً إلى البيئة المشحونة عرقياً بشكل متزايد في منطقة كاساي. واستمرت العمليات التي تنفذها قوات الأمن الوطنية في أربع مقاطعات: في إقليمي لويبو وكامونيا التابعين لكاساي، وفي إقليمي ديمبيلينغه ولويزا التابعين لكاساي الوسطى، وفي كايبا كاموانغا وميايبي وتشيلينغه في كاساي الشرقية، وفي موينه ديتو في لومامي. وفي كالالا - ديبوكو، بإقليم لويزا، رُعم ٦٧ من أفراد كاموينا نسابو ومن المدنيين قُتلوا أثناء عمليات قامت بها قوات الأمن الوطنية.

٣٠ - واستمر العنف العرقي في ظل تواصل الاشتباكات بين كاموينا نسابو، وبعضهم موالٍ لطائفتي لوبا ولولوا، من جهة، وميليشيا بانا مورا البارزة حديثاً، المكونة بشكلٍ عام من أفراد من الجماعات العرقية تشوكويه وبنده وتيتيلا، من جهة أخرى. ووقعت اشتباكات في إقليمي كاموينا ولويزا التابعين لكاساي الوسطى. وُزِعَ أن ميليشيا بانا مورا، التي تلقت بعض الدعم من شخصيات سياسية بارزة في كاساي، كانت تتلقى السلاح والدعم من قوات الأمن الوطنية والزعماء المحليين. ولا يزال خطر اتساع رقعة حالات التوتر الإثني من مقاطعات كاساي مرتفعاً بشكلٍ حاد في ظل استمرار الاشتباكات بين الميليشيات الإثنية المختلفة، التي أشعل فتيلها أساساً النزاع الأصلي مع كاموينا نسابو، الأمر الذي أخلّ بالتوازن الإثني الدقيق في المنطقة.

٣١ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، ترأس الرئيسُ الحفل الافتتاحي لمنتدى للمصالحة بمنطقة كاساي مدته ثلاثة أيام حضره عدد من الجهات المعنية الكونغولية. ورفض بعض أعضاء المعارضة المشاركة في المنتدى بحجة أن تحديد هوية مرتكبي العنف في المنطقة شرط مسبق للشروع في أي عملية للمصالحة.

٣٢ - وفي أعقاب عملية الفرار من سجن ماكالا في كينشاسا في ١٧ أيار/مايو، زادت حال انعدام الأمن لا في كينشاسا فحسب، بل أيضاً في المناطق المجاورة. ففي ١٤ تموز/يوليه، هاجمت عناصر مجهولة سوق كينشاسا المركزي، مما أدى إلى قتل مديره وأربعة من أفراد الشرطة. وقد وثقت البعثة عدداً من الهجمات الأخرى على مرافق احتجاجات ملحقمة بالمحاكم وعلى بعض مراكز الشرطة في كينشاسا بعد عملة الفرار من السجن.

٣٣ - وفي ٧ آب/أغسطس، شن عناصر من بوندو ديا مايبالا هجمات وقاموا بمظاهرات في كينشاسا ووسط الكونغو، استهدفوا فيها منشآت حساسة، إلا أن قوات الأمن الوطنية نجحت في صد الهجوم. وقد وثقت البعثة ما لا يقل عن ٤٣ عملية قتل في أماكن مختلفة من كينشاسا في هذا السياق.

الحالة الإنسانية

٣٤ - في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحتاج نحو ٨,٥ ملايين شخص، بينهم ٥,٥ ملايين طفل، إلى مساعدة إنسانية، مما يمثل زيادة بنسبة ١٦ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبلغ عدد المشردين داخليا ٣,٨ ملايين شخص، كما سعى ما يناهز ٧٠٠ ٦٢١ مواطن كونغولي إلى اللجوء إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً نحو ٤٠٠ ٥٤١ لاجئاً من البلدان المجاورة. ويواجه نحو ٧,٧ ملايين شخص حالة من الجوع الحاد، بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة منذ عام ٢٠١٦، كما يعاني ٤٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة سوء تغذية مزمنة.

٣٥ - وفي منطقة كاساي، يواجه نحو ٢,٨ مليون شخص مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠٠ في المائة خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وظل أكثر من ١,٥ مليون طفل في منطقة كاساي يواجهون مخاطر العنف والتشرد وفقدان فرص الاستفادة من الصحة والتعليم. وما زال احتمال تفشي الأمراض المنقولة بواسطة المياه في موسم الأمطار المقبل يشكل خطراً جسيماً على السكان المشردين. وفي أيلول/سبتمبر، كان ٣١ ٧٠٠ لاجئاً من منطقة كاساي قد سُجلوا في أنغولا. وأعاقت الحالة الأمنية في المنطقة بشكلٍ كبير وصول المساعدات الإنسانية، مما أثر على إيصال المساعدات والتحقق من المعلومات. وتعمل الوكالات على رفع مستوى استجابتها في المنطقة وإيلائها الأولوية. ومع ذلك، وحتى ٢٥ آب/أغسطس، بلغ التمويل الإجمالي الوارد

للاستجابة في كاساي ٢٣,٧ مليون دولار، وهو ما يمثل ٣٧ في المائة من مبلغ الـ ٦٤,٥ مليون دولار المطلوب لتلبية النداء العاجل الذي أطلق استجابة لحالة الطوارئ المعقدة في منطقة كاساي. وفي أيلول/سبتمبر، كان تمويل الاستجابة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يشكل نسبة ٢٧ في المائة من مبلغ الـ ٨١٢,٦ مليون دولار اللازم لعام ٢٠١٧.

حالة حقوق الإنسان

٣٦ - وثقت البعثة ١٣٢٩ انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان ارتكبت في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، في مقابل ١٤٤٤ حادثا سُجل في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو. وقد وقعت نسبة ٧٣ في المائة تقريبا من تلك الانتهاكات والتجاوزات في مقاطعات متضررة من النزاع. وارتكبت الجماعات المسلحة ٥٣٣ انتهاكا لحقوق الإنسان، في حين كان أعوان الدولة مسؤولين عن ٧٩٦ انتهاكا، تُسبب ارتكاب ٢٧ في المائة منها إلى القوات المسلحة و ٢٤ في المائة إلى الشرطة الوطنية. وسُجل خلال الفترة قيد الاستعراض سقوط ما لا يقل عن ٣٤٧ ضحية جراء أعمال القتل خارج نطاق القضاء والقتل التعسفي، بينهم ٣١ امرأة و ٥٨ طفلا. وقتلت الجماعات المسلحة ٢٠٨ أشخاص، بينهم ٢٣ امرأة و ١٢ طفلا، في حين قتل أعوان الدولة ١٣٩ شخصا، بينهم ٨ نساء و ٤٦ طفلا.

٣٧ - وتواصلت تقلص مساحة الديمقراطية في ظل انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما حريات التجمع السلمي والرأي والتعبير. ووثقت البعثة ٢٤٧ حالة انتهاك لحقوق الإنسان مرتبطة بالقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي في جميع أنحاء البلد في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، في مقابل ٢٤٥ حالة خلال فترة الأشهر الثلاثة السابقة. وارتكب ضباط في الشرطة الوطنية المكلفة بضبط الأمن في مراكز التسجيل خمسة من هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في سياق عمليات تسجيل الناخبين، وهي الانتهاكات التي تتعلق بشكل رئيسي باغتصاب نساء أثناء محاولتهن تسجيل أسمائهن.

٣٨ - وظل بعض الصحفيين والمعارضين السياسيين وناشطو المجتمع المدني يتعرضون للتهديدات والمضايقات وأعمال العنف. وحظرت السلطات المحلية المظاهرات التي نظمها المجتمع المدني في ٣١ تموز/يوليه احتجاجا على التأخير في نشر الجدول الزمني للانتخابات، في ما لا يقل عن خمس محليات، من بينها بيني وبوتمو، بمقاطعة كيفو الشمالية، وبونيا، بمقاطعة إيتوري، ولوبومباشي، بمقاطعة كاتانغا العليا، ومبوجي - مايني، بمقاطعة كاساي الشرقية، وسط انتشار كثيف لقوات الأمن الوطنية. وقد أُوقِف ما لا يقل عن ١٣١ شخصا بينهم عدد من الصحفيين في جميع أنحاء البلد؛ ولا يزال خمسة منهم قيد الاحتجاز. وفي ٧ آب/أغسطس، قبل موعد الإضراب العام لمدة يومين الذي أعلن عنه التجمع، حُظر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حتى ١١ آب/أغسطس.

٣٩ - وواصلت البعثة التصدي للجرائم الخطيرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة وقوات الأمن ضد السكان المدنيين عن طريق خلایا دعم الادعاء التابعة لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى الدعم المقدم من الخلايا للقضاء العسكري إلى إصدار ٢٣ حكم إدانة شملت من جملة من شملتهم جول بيكر، وهو عقيد في القوات المسلحة حكم عليه بالسجن عشر سنوات بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

٤٠ - واستمر القيام ببعثات التحقيق المشتركة في بعض أنحاء البلد، وهو ما أسفر عن توجيه لائحة اتهام إلى ما لا يقل عن ٥٠ من جنود القوات المسلحة الكونغولية و ١٤ من ضباط الشرطة الوطنية لضلوعهم في انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب. بيد أن شواغل إجرائية في منطقة كاساي ظلت

تعرقل الدعم المقدم من البعثة إلى القضاء العسكري في التحقيقات الجارية. وفي ٤ و ٥ تموز/يوليه، حددت البعثة والسلطات الوطنية معاً ٣٨ مقبرة جماعية إضافية في منطقة كاساي، ليلغ بذلك العدد الإجمالي للمقابر الجماعية التي اكتشفت منذ بداية النزاع في المنطقة ٨٧ مقبرة.

٤١ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى قوات الأمن الوطنية انسجاماً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان حين تقديم دعم الأمم المتحدة لقوات أمن غير تابعة لها. وتُتخذ حالياً خطوات في المقر لاستعراض هذا الدعم وتعديله حسب الاقتضاء، لا سيما بالنظر إلى تزايد تورط القوات المسلحة والشرطة الوطنية في انتهاكات حقوق الإنسان.

العنف الجنسي

٤٢ - أُفيد بأن ما لا يقل عن ١٩٥ شخصاً، بينهم ١٢٠ امرأة و ٢٧ رجلاً و ٤٨ طفلاً، وقعوا ضحية العنف الجنسي المتصل بالنزاع على يد أعوان الدولة (٢٠ في المائة من كل حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات المبلّغ عنها) والجماعات المسلحة (٨٠ في المائة) في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، وهو ما يمثل زيادة مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين أعوان الدولة، ظل أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل الجناة الرئيسيين، مستأثرين بنسبة ١٨ في المائة من هذه الانتهاكات. وأدى العنف بين الجماعات الإثنية في مقاطعة تنجانيقا بين طائفتي تولا ولوبا إلى سقوط ما لا يقل عن ٩٩ ضحية للعنف الجنسي من بين هؤلاء، بينهم ٢٧ رجلاً.

حماية الطفل

٤٣ - تحققت البعثة من خلال آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح من ٦١٣ انتهاكاً من هذا القبيل في المناطق المتضررة من النزاع في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، وهو ما يمثل زيادة مقارنةً بالانتهاكات الـ ٥٢٧ من هذا القبيل التي ارتكبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد فر أو جرى فصل ما مجموعه ٤٠٣ أطفال، بينهم ٢٤ فتاة، من الجماعات المسلحة. أما الجماعات المسلحة الرئيسية التي جندت الأطفال واستخدمتهم فهي كامونيا نسابو (١٠٢ حالة)، وجماعة مايي - مايي مازيمبي (٦٨ حالة)، وجماعة رايا موتومبوكي (٣٣ حالة) وميليشيا تولا (٣١ حالة).

٤٤ - وتحققت البعثة أيضاً من قتل ما لا يقل عن ٢١ طفلاً وتشويه ٢٣ آخرين؛ وقد ارتكبت معظم هذه الانتهاكات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٨ قتلى و ٦ مشوهين). وعلاوة على ذلك، جرى توثيق ٥١ حالة عنف جنسي ضد فتيات ارتكبتها كل من أعوان الدولة (القوات المسلحة: ١٤ حالة؛ الشرطة الوطنية: ٣ حالات) والجماعات المسلحة (جماعة مايي - مايي سيمبا: ١٣ حالة؛ قوات المقاومة الوطنية في إيتوري: ٧ حالات؛ جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد: ٧ حالات). كما وثقت ٧٩ حالة خطف أطفال قامت بمعظمها جماعة مايي - مايي سيمبا (٢١ حالة) لأغراض التجنيد. وتحققت البعثة أيضاً من ٢٢ اعتداء على المدارس، قامت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بنصفها، في حين كانت القوات المسلحة مسؤولة عن هجمات شُنّت على أربع مدارس.

التطورات الإقليمية

٤٥ - عُقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الأهمية بالنسبة إلى الوضع السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٦ - وفي البيان الختامي الصادر عن الدورة ٣٧ لمؤتمر القمة العادي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقودة يومي ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس في بريتوريا، أكد الرئيس الجديد للمؤتمر، رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، على أن مؤتمر القمة أحاط علما بأنه قد لا يكون من الممكن إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظرا لعدد من التحديات. وحث رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على نشر جدول زمني منقح للانتخابات وأقروا تعيين الجماعة الإنمائية لمبعوث خاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب رئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي مثل بلده خلال الاجتماع، بتأييد الجماعة الإنمائية نشر جدول زمني واقعي للانتخابات. وانتقد عدد من شخصيات المعارضة الكونغولية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني الجماعة الإنمائية لما وصفه البعض بغياب التضامن مع الشعب الكونغولي من جانب المنظمة.

٤٧ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسة في أديس أبابا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب مجلس السلم والأمن بالقرارات التي اتخذها رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خلال الدورة ٣٧ لمؤتمر القمة العادي، بما في ذلك التقييم الصادر عن المؤتمر الذي اعتبر من غير الواقعي إجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر؛ ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الموارد اللازمة إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ وأعاد تأكيد التزامه بالتنفيذ التام للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ وشدد على أن القرارات الانفرادية لفرض جزاءات على شخصيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يهيئ بيئة تفضي إلى حل الأزمة في البلد.

٤٨ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، أجرى وزير الأمن العام في بوروندي، ألان غيوم بونيوني، محادثات في كينشاسا مع كبار المسؤولين في الحكومة الكونغولية بشأن الاستراتيجيات المشتركة المحتملة لضبط انعدام الأمن على طول الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت لجنة الدعم التقني التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون بزيارة إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر بغية تقييم التقدم المحرز في شل قدرات القوى الهدامة، وفي نزع سلاح المقاتلين الأجانب وتسريحهم وإعادةهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفي إيجاد حل مناسب لنقل عناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يأويهم مؤقتا معسكر تابع للبعثة بالقرب من غوما، كيفو الشمالية، فضلا عن إعادة أعضاء في حركة ٢٣ مارس السابقة الذين ما زالوا مجمعين في أوغندا ورواندا إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. ووضعت لجنة الدعم التقني توصيات وردت في تقريرها عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

ثالثا - نشر البعثة وتنفيذ ولايتها

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بإدخال تعديلات على أولويات البعثة ووضعها ووجودها

٤٩ - واصلت البعثة تعديل وضعها ووجودها، من أجل المضي قدما في مواءمة أثرها مع الأولويات المنصوص عليها في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، والتماس قدر أكبر من أوجه الكفاءة وإجراء تخفيضات الميزانية التي قررتها الجمعية العامة للسنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

٥٠ - وفي سياق تحسين أثر البعثة ومرونتها وقدرتها على التنقل، كان أحد التغييرات الرئيسية يتمثل في توسيع حدود قطاعات قوة البعثة وإعادة رسمها لتمكين الألوية الموجودة في المقاطعات الشرقية من الانتشار من جديد والتدخل بمزيد من المرونة في جميع أنحاء المقاطعات الشرقية والغربية، بالاعتماد على قدرات منها الكتائب القابلة للانتشار السريع. واتخذت البعثة أيضا تدابير لتعزيز قدرة لواء التدخل على التنقل من موقعه في بيني، مع إمكانية قيام مختلف سرايا التابعة للواء التدخل بعمليات في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥١ - وواصلت البعثة تعزيز وجودها في مقاطعات كاساي الثلاث، عن طريق تدعيم المكتب الميداني في كانانغا، كاساي الوسطى، والمكتب الفرعي في مبوبجي - مايي، كاساي الشرقية، بنقل موظفين مدنيين من أماكن أخرى في منطقة البعثة، وإنشاء مكتب فرعي وقطاع فرعي لقوة شرطة الأمم المتحدة في تشيكابا، كاساي. ويجري التخطيط أيضا، بالتشاور مع البلدان المعنية المساهمة بأفراد شرطة، لنقل إحدى وحدات الشرطة المشكلة من الشرق إلى كينشاسا. وزادت قوة البعثة وجودها في منطقة كاساي عن طريق نشر ثلاث سرايا في كانانغا ومبوبجي - مايي وتشيكابا، مما يتيح الإسراع بإعادة نشر خمس قواعد ثابتة لنشر الوحدات القتالية مؤقتا عند الاقتضاء.

٥٢ - كما أجرت البعثة تعديلات كبيرة في ضوء تخفيض الحد الأقصى لقوام قواتها، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) وفي ضوء تخفيض الميزانية. ووضعت البعثة والمقر خطة لإجراء هذه التخفيضات التي من شأنها أن تتيح للبعثة بوجه أفضل مواصلة إيلاء الأولوية لكل من حماية المدنيين وتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وإجراء العملية الانتخابية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ونتيجة لذلك، أعادت البعثة ٧٢٧ جنديا من مقاطعة كيفو الشمالية إلى أوطانهم، وهي بصدد إعادة ٩٦٠ جنديا آخرين إلى أوطانهم بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر. وتسعى البعثة كذلك إلى تكوين ثلاث سرايا إضافية من القوات الخاصة المدربة على حرب الغابات من البلدان المساهمة بقوات في لواء التدخل، لتحل محل السرايا الثلاث التي ستعاد إلى أوطانها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر. كما تحقق البعثة وفورات عن طريق الاحتفاظ بوجود عدد أقل من فرادى ضباط الشرطة والموظفين المدنيين، وبإجراء تخفيضات كبيرة في جميع الفئات التشغيلية. وتشمل هذه التخفيضات التشغيلية خفض الدعم الجوي والدعم المقدم إلى قوات الأمن الوطني فيما يتعلق بالوقود وحصص الإعاشة.

٥٣ - ولم يُحرز أي تقدم في نشر وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكلة، عن طريق التعاون فيما بين البعثات.

٥٤ - وسينبثق من الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (انظر S/2017/826) الذي اختتم مؤخرا مزيد من التوصيات بشأن إدخال تعديلات على البعثة، سيُسترشد بها في اتخاذ قرار مجلس الأمن بشأن هذا التقرير وإجراء مزيد من المناقشات بشأن الحوار الاستراتيجي مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستراتيجية خروج البعثة.

باء - تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في حماية المدنيين

٥٥ - لم تسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي حالات تقصير من جانب قوة البعثة في أدائها. وقد واصلت هذه البعثة رصد أداء القوة وتقييمه على نحو منتظم لتحديد المجالات التي تتطلب التحسين.

٥٦ - وتبين أن غالبية وحدات الشرطة المشكلة جاهزة للعمليات ومدربة كما ينبغي. وتجلى من تقييم أجري في تموز/يوليه أن عددا من وحدات الشرطة المشكلة كانت تستخدم معدات متعطلة أو معدات انتهت صلاحيتها للاستخدام وقرتها البلدان المعنية المساهمة بأفراد شرطة. وباستثناء مشكلة تعطل المعدات، فُدر أن أداء وحدات الشرطة المشكلة جيد عموما.

جيم - الاستعداد لمواجهة المخاطر المرتبطة بالعملية الانتخابية

٥٧ - واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى منع العنف المرتبط بالعملية الانتخابية والتخفيف من خطر وقوعه، بما فيها خطر اندلاع أعمال العنف على نطاق واسع في المناطق الحضرية، والحفاظ على خطتها للحماية المحلية في حالات الطوارئ وتنقيحها عند الاقتضاء. بيد أن البعثة تحتفظ بعدد محدود من القوات للاستجابة في حالة وقوع أعمال عنف واسعة النطاق، لا سيما في المناطق الحضرية. وفي الوقت الراهن، توجد لدى البعثة سريتان من المشاة التابعة للقوة ووحدتان للشرطة المشكلة في كينشاسا. وفي المناطق الحضرية التي يوجد فيها أفراد القوة ووحدات الشرطة المشكلة، تواصل البعثة تسيير دوريات مشتركة، مع تكثيف وتيرتها ونطاقها أثناء فترات الاضطرابات المتوقعة والفعلية. ولا يزال التركيز ينصب على الوقاية، نظرا لعدم وجود عناصر إضافية من قوات البعثة أو ضباط الشرطة قادرة على إحداث تغيير يذكر في الأوضاع في حال حدوث تدهور كبير في الحالة الأمنية.

٥٨ - وواصل الممثل الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى بذل مساعيها الحميدة لدى الأطراف السياسية الفاعلة الوطنية والشركاء الإقليميين الرئيسيين، لتشجيعها على الإسراع بتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي من شأنه أن يقلل من احتمال وقوع مزيد من التأخر في العملية الانتخابية واحتمال وقوع المزيد من أعمال العنف. كما واصلت البعثة ومكتب المبعوث الخاص جهود الدعوة لدى السلطات من أجل التنفيذ السريع لتدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، التي من شأنها أن تسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لتنظيم انتخابات حرة نزيهة سلمية ذات مصداقية.

٥٩ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى منع العنف الانتخابي بتعزيز قدرات شركائها، بما في ذلك السلطات الوطنية وقوات الأمن، وذلك من أجل تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي.

دال - حماية المدنيين وشل نشاط الجماعات المسلحة

٦٠ - للتخفيف من وطأة تخفيض وجود القوة التابعة للبعثة نتيجة لإعادة إحدى الكنائس إلى الوطن، تقوم البعثة بتعديل استراتيجيتها لحماية المدنيين، بالتحول من نموذج "الحماية بالوجود" إلى نهج "الحماية بالتوقعات"، وذلك أساساً في المناطق التي يجري فيها إغلاق قواعد البعثة. وفي هذا السياق، عززت البعثة شبكات الإنذار المحلية التابعة لها، مع التركيز على كاساي الوسطى. وأرسلت شبكات الإنذار المحلية ما متوسطه ٤٨٦ إنذاراً مبكراً في الشهر، ويمثل ذلك زيادة في المتوسط قدرها ١٧٠ إنذاراً شهرياً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين كل هذه الإنذارات، أفضت نسبة ٨٥ في المائة إلى رد من الحكومة و/أو البعثة لحماية المدنيين. والإنذارات التي لم تلتق ردوداً كانت توجد بالمناطق التي تنتشر فيها قوات الأمن الحكومية على نطاق محدود وبقدرات محدودة، أو في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

٦١ - أما مفهوم الحماية من خلال التوقعات الذي يجري تطويره حالياً، فيتطلب جهداً من البعثة بأكملها. ففي كيفو الشمالية، نقلت البعثة إحدى سرايا لواء التدخل من إرينغيتي إلى ساكبه توكياً لزيادة استخدامها في جميع أنحاء البلد. وأجرت البعثة أيضاً عملية نموذجية بقيادة الكتيبة القابلة للانتشار السريع في كيفو الشمالية، بمشاركة أفرقة من المدنيين، بمن فيهم النساء، بهدف اختبار نوع العمليات التي يمكن القيام بها في المناطق التي تنسحب منها الكتيبة المعادة إلى الوطن. وعلاوة على ذلك، يلحق الآن مساعدون لشؤون الاتصال المجتمعي بالقواعد الثابتة لنشر الوحدات القتالية والكتائب القابلة للانتشار السريع.

٦٢ - وانتشرت في منطقة كاساي سرية واحدة من سرايا لواء التدخل، وواحدة من سرايا اللواء الغربي، واثنان من سرايا الكتيبة القابلة للانتشار السريع من مقاطعة كيفو الجنوبية. وعززت شرطة الأمم المتحدة وجودها في منطقة كاساي بزيادة قوامها من ٣ ضباط إلى ٣٦ ضابطاً. وأفادت التقارير بانخفاض في التهديدات والحوادث المتعلقة بالحماية في المناطق التي أنشأت فيها البعثة وجوداً، في حين أعيد فتح المدارس والمراكز الصحية وعاد ٧٠ في المائة من المشردين إلى ديارهم.

٦٣ - وفي مقاطعة كاساي الوسطى، واصلت البعثة دعم جهود الوساطة الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاعات العرقية، بتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات بالتعاون مع المديرية العامة للشؤون العرقية. وبدأت البعثة أيضاً تنفيذ خطة عملها المتعلقة بحماية الطفل في مقاطعة كاساي من خلال دورات لتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تقييم سن الجندين الجدد وفرزهم.

٦٤ - وفي مقاطعة تنجانيقا، أيدت البعثة الجهود التي بذلتها السلطات المحلية والمجتمعات المحلية لعقد اجتماع من اجتماعات "البارازا" (الحوار بين الطوائف من أجل السلام) لمنع العنف بين طائفتي توا ولوبا في أقاليم كابالو، وكاليمي، وكونغولو، ومانونو، ونيونزو.

٦٥ - وفي الفترة من ١٢ إلى ٢٢ تموز/يوليه، أجرت البعثة تحقيقاً مشتركاً مع السلطات القضائية عقب ورود تقارير تفيد بانتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضد المدنيين في بونياكيرى بمقاطعة كيفو الجنوبية. وأكدت البعثة مقتل ٣٤ شخصاً، وإصابة ٢٠ آخرين، واعتبار ٧ آخرين في عداد المفقودين، وتدمير أكثر من ٦٠ منزلاً.

٦٦ - واستجابت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لما يبلغ ٣٥ طلبا من الطلبات المتعلقة بمجهود التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وجهود الشرطة والجيش، بتدمير ٢٢٦ من المتفجرات من مخلفات الحرب، و ٩١٩ ٣٣ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة، و ٣١٩ قطعة سلاح.

هاء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٦٧ - في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٧ آب/أغسطس، استقبلت البعثة ٤٤ من المقاتلين الكونغوليين الذكور، الذين التحق معظمهم بالمرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واستقبلت البعثة ٤٦ من المقاتلين الأجانب وأعادتهم إلى رواندا، واستقبلت وأعدت مقاتلا أجنبيا واحدا إلى بوروندي، ومعظم هؤلاء من المنتسبين إلى قوات أبكونغوزي المقاتلة.

٦٨ - وقام قائد جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، نتابو نتابيري شيكا، الذي يواجه تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أمام المحاكم الوطنية، واثان من معاونيه بتسليم أنفسهم إلى البعثة في ٢٦ تموز/يوليه. وجاء ذلك في أعقاب حملة طويلة للتوعية والمسعاعي الرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تيسير القبض على شيكا أو استسلامه. وعملا باتفاق مبرم مع الحكومة، تم تسليم شيكا ومعاونيه إلى السلطات الوطنية في سجن ندولو في كينشاسا.

٦٩ - وواصلت البعثة دعمها للإبقاء على مخيمات البرنامج الوطني في كامينا وكيئونا، حيث يتلقى التدريب المهني ٤٥٨ من المقاتلين السابقين، ولتنفيذ ٣٧ مشروعا للحد من العنف الأهلي التي يتوقع أن يستفيد منها ٦٣ ٢٠٤ أشخاص، معظمهم من الشباب المعرضين للخطر (٨٢٠ ٥٣)، وكذلك مجموعة أساسية من المقاتلين السابقين المشمولين بالبرنامج الوطني (١٦٠ ٥)، والنساء الضعيفات (٢٢٤ ٤). وتمت أيضا تلبية الاحتياجات الأساسية لما يبلغ ٢٩٧ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ١٠٧٥ من معاليهم في المخيمات التابعة لبرنامج نزع السلاح الطوعي في كانيابابونغغا، بكيفو الشمالية، ووالونغو، بكيفو الجنوبية، والمخيم الذي تديره الحكومة في كيسانغاني، تشوبو. وفي الوقت نفسه، قدم الدعم إلى ٥٧٧ من عناصر الجناح المعارض في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين تؤويهم البعثة في مخيم مونيغي في غوما. وتواصلت البعثة العمل على إيجاد حلول فردية للعناصر الموجودة في المخيم.

واو - تحقيق الاستقرار

٧٠ - تواصلت الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في سياق من الغموض السياسي، الذي لا يفضي إلى تحقيق أثر مستدام. ومع ذلك، قدمت البعثة الدعم لإطلاق برنامجين إضافيين لتحقيق الاستقرار في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، وذلك في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. والبرنامجان ممولان من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار كجزء من ميزانية تبلغ قيمتها ٢٧ مليون دولار ممولة من جهات مانحة متعددة ومخصصة لأنشطة تحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تطبقها مجموعات بقيادة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وقد أدى إعداد اتفاقات بين البعثة وسلطات المقاطعات في مقاطعتي إيتوري وكيفو الجنوبية إلى تعزيز مشاركة السلطات في تنفيذ استراتيجية الدعم.

٧١ - وفي إطار استراتيجية تحقيق الاستقرار المصممة خصيصاً لإيرومو الجنوبية، في إيتوري، وضعت قوة البعثة والعناصر المدنية استراتيجية مشتركة ترمي إلى زيادة الالتزام الحكومي بإيجاد حل سياسي مستدام للتهديد الذي تمثله قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وفي منطقة كاساي، أدى تقييم مشترك من جانب البعثة والسلطات المشاركة في أنشطة تحقيق الاستقرار إلى إعطاء الأولوية لبرامج الحد من العنف الأهلي وإجراء الحوار كأولويات في سبيل جهود تحقيق الاستقرار.

٧٢ - وعقب هروب جماعي من السجون في وبوكافو وبونيا وبونياكيري وكاباري وماسيسي ونيوزو ووالونغو، اعتمدت السلطات الوطنية، بدعم من البعثة، خطة لتعزيز الأمن في ٣٨ سجناً. وقدمت البعثة المشورة لموظفي السجون بشأن اللوائح الأمنية، وبذلت مساعٍ لدعوة السلطات لإعادة تفعيل خطط الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت البعثة فرقة عمل متكاملة معنية بأمن السجون للتصدي بصورة شاملة للتحديات الأمنية في السجون من وجهة النظر السياسية والتشغيلية ومن زاوية الحماية. وواصلت قوة شرطة الأمم المتحدة تنفيذ سياستها التشغيلية لمكافحة انعدام الأمن في بيني وبوكافو وبونيا وغوما وكاليمي.

زاي - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٧٣ - واصلت البعثة إنفاذ سياستها المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك من خلال تعزيز التوعية الداخلية، والإنفاذ الصارم لأنظمة حظر التجول والمناطق المحظورة، وتسيير دوريات رادعة للشرطة العسكرية. وأدى توافر خطوط الاتصال المباشر المجانية، وعنوان بريدي إلكتروني، وعلب مخصصة لتلقي الشكاوى في مرافق البعثة، إلى تعزيز آليات الإبلاغ عن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد سُجِّل ادعاء واحد من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٤ - وواصلت البعثة اتخاذ إجراءات قوية للوقاية من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع زيادة التركيز على أنشطة التوعية المجتمعية من خلال آليات الشكاوى المجتمعية. ولضمان توفير الدعم الكافي والمستدام في حينه لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت البعثة التعاون بشكل وثيق مع شركائها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد وُضع نظام بالتنسيق عن كتب مع المدافع عن حقوق الضحايا في البعثة للحفاظ على الاتصال مع الضحايا على أساس منتظم، ولرصد الخدمات المقدمة لهم من قبل الشركاء بهدف التأكد من تلبية احتياجاتهم المحددة.

رابعا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٥ - تم الإبلاغ عن حوالي ٩٥ حادثاً متعلقاً بالسلامة والأمن، وهي الحوادث التي أثرت على ١٠ من الإناث و ٥٧ من الذكور من موظفي الأمم المتحدة وعلى أصول الأمم المتحدة وعملياتها، مقارنة بـ ١٤٢ حادثاً في الفترة السابقة. وكان من بين تلك الحوادث ٤٩ من الحوادث ذات الطابع الجنائي التي استهدفت موظفين وطنيين ودوليين، و ٤ حالات ذات صلة بالاضطرابات المدنية، و ٣٣ حالة متصلة بالمخاطر، و ٩ حوادث ذات صلة بالنزاع المسلح. وقد يؤدي الدعم الذي تقدمه البعثة لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي

المواجهات المستمرة في منطقة كاساي إلى تهديدات مباشرة لموظفي الأمم المتحدة وبرامجها ومنشآتها، في حين أن الديناميات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الحالية تنطوي أيضا على آثار أمنية.

٧٦ - وفي رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٥ آب/أغسطس، أحلث الموجز التنفيذي لتقرير مجلس التحقيق التابع لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن عن الحادث الأمني البالغ الخطورة الذي أسفر في آذار/مارس عن وفاة اثنين من أعضاء فريق الخبراء في كانانغا، بمقاطعة كاساي الوسطى (S/2017/713، المرفق). وقد أبلغت في الرسالة المجلس باعتزامي إجراء مناقشات مع المسؤولين الكونغوليين والتشاور مع أعضاء المجلس بشأن إنشاء آلية للمتابعة فيما يتصل بوفاة الخبراء. وبعد المشاورات الأولية التي أجريتها في ١٧ آب/أغسطس في نيويورك مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي، أوفدتُ فريقا صغيرا، بقيادة مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى كينشاسا من أجل وضع طرائق تسترشد بها الأمم المتحدة في دعم تحقيقات السلطات الكونغولية في وفاة الخبراء والاتفاق بشأن هذه الطرائق. وعلى النحو المتفق عليه مع السلطات الكونغولية، وفيما يتعلق برسالتي المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى نائب رئيس الوزراء، أعتزم القيام، في أقرب وقت ممكن، بإيفاد فريق صغير لمساعدة السلطات الكونغولية في تحقيقاتها في مقتل الخبراء، وتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن بشأن تلك الجهود.

خامسا - الملاحظات

٧٧ - أعطى التوافق الواسع في الآراء الذي تم التوصل إليه بين الأطراف السياسية الرئيسية بالتوقيع على الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الشعب الكونغولي بعض الأمل في إمكانية الحفاظ على المكاسب الكبيرة التي تحققت في مجال تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة. إلا أن توافق الآراء هذا يتبدد بسرعة، كما يظهر من جديد وبشكل تدريجي مناخ من انعدام اليقين السياسي. ويساورني القلق من أنه يمكن للانفراج النسبي الحاصل في خضم التوترات السياسية المتصاعدة، والذي تحقق من خلال التوقيع على الاتفاق السياسي، أن يزول بنهاية عام ٢٠١٧ في غياب توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما على المسار السياسي. ولذا فإنني أناشد الأطراف الموقعة على الاتفاق، والحكومة التي تضطلع بدور خاص بحكم مسؤولياتها السيادية، أن تهيئ الظروف اللازمة للمضي قدما بالعملية السياسية. وأي فشل في التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي بروح من الإخلاص وإنهاء الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يؤدي إلا إلى تفاقم خطر مواصلة تصعيد الأزمة السياسية، وتدهور الحالة الأمنية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في البلد. وستكون التنازعات المحتملة في المنطقة وخيمة. وفي هذا الصدد، فإن الاقتصاد على الدعم المقدم من الأمم المتحدة، على أهميته، لن يكون كافيا. وأحث الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على العمل بطريقة منسقة وشاملة، لتحقيق الاستفادة القصوى من الجهود الرامية إلى مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي للتحديات التي تواجهها. وتحقيق جبهة موحدة حول أهمية التنفيذ السريع والكامل للاتفاق، يتوج بإجراء انتخابات مبكرة ذات مصداقية وشفافية بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من الدستور، هو أمر أساسي للحفاظ على التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتجنب الانزلاق إلى حالة عدم الاستقرار والنزاع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى بالنسبة لشعب هذا البلد، فضلا عن المنطقة وخارجها.

٧٨ - وفي الوقت نفسه، فإنه من الأهمية بمكان أن تبدي الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والمجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما في العملية الانتخابية، وفقا لروح اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وإنني أدعو بإلحاح إلى نشر جدول زمني ذي مصداقية لإجراء الانتخابات في أنسب وقت ممكن وبما يتماشى مع أحكام الاتفاق.

٧٩ - وأرحب بالبداية في أوائل أيلول/سبتمبر بالأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى وفي إقليمي كاميجي ولويلو في مقاطعة لومامي، كما أدعو اللجنة إلى ضمان التعجيل بإنجاز عملية تسجيل الناخبين وضمان نجاحها. وأحث البرلمان على اعتماد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وسير أعمال المجلس الوطني وعلى إدخال التعديلات اللازمة على قانون الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وأشجع أيضا المشرعين على استكشاف إمكانية زيادة تمثيل المرأة أثناء المداولات بشأن قانون الانتخابات المعدل، تمشيا مع التطلعات المتعلقة بتكافؤ الجنسين الواردة في الدستور.

٨٠ - ويتحمل كل من الحكومة واللجنة الوطنية والمجلس الوطني المسؤولية عن ضمان تكافؤ فرص جميع الأحزاب السياسية للإعداد للانتخابات المقررة والمشاركة فيها. ويستتبع ذلك التنفيذ الكامل لجميع تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، وفتح الحيز السياسي، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

٨١ - ويساورني قلق بالغ إزاء الوضع الأمني المش في عدة أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل استمرار الغموض السياسي. وفي حين أن تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد قلصت من أنشطتها، فإن الهجمات المحددة الأهداف والمتصاعدة والمتكررة التي تشنها مختلف جماعات مايبى - مايبى والعناصر المسلحة الأخرى على قوات الأمن الوطني ورموز السلطة في الدولة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تشكل مصدر قلق. ويساورني القلق أيضا إزاء الحالة الأمنية في بعض المناطق في الجزء الغربي من البلد. وأدين بشدة الهجمات التي شنتها ميليشيا كاموينا نسابو في منطقة كاساي وأعمال العنف التي ارتكبتها عناصر بوندو ديا مايبالا في كينشاسا ووسط الكونغو. وأحث الحكومة على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والتقييد بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى إعادة إحلال الأمن، وأدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى إنهاء دوامة العنف، ولا سيما في منطقة كاساي.

٨٢ - ولا يشجع الإفلات من العقاب إلا على المزيد من العنف. وأنا أحث السلطات على اتخاذ تدابير حاسمة لوضع حد للإفلات من العقاب. ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات حكومية قوية لمحكمة أفراد الشرطة الوطنية وعناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم ذوو المسؤوليات القيادية في جميع الرتب.

٨٣ - وتشكل الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في منطقة كاساي، مصدر قلق بالغ. وأدعو الجهات المانحة إلى تقديم المزيد من التمويل الإنساني للدعاء العاجل الذي أطلق من أجل منطقة كاساي وللإستجابة الإنسانية العامة في البلد. وأحث الحكومة، تمشيا مع مسؤولياتها، على بذل قصارى جهدها للتخفيف من معاناة السكان الذين ما زالت أحوالهم المعيشية تتدهور نتيجة للتراجع الاقتصادي.

٨٤ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص، مامان سيديكو، على دوره القيادي، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري لتفانيهم

في خدمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت، لجهوده الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فضلا عن المنظمات الإقليمية، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، لما يقدمونه من دعم لا يقدر بثمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

